

## الأخطاء غير المقصودة في أعمال الوسيط المالي: رؤية مقارنة بين الفقه والنظام السعودي

عبدة بن معاذ الشقفة

ماجستير أنظمة، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة  
العربية السعودية  
ob.m.shuk@gmail.com

### ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع المسؤولية عن الأخطاء غير المقصودة للوسيط المالي في السوق السعودي من خلال دراسة تأصيلية مقارنة. ويهدف إلى تسليط الضوء على ماهية هذه الأخطاء وأنواعها والمعايير المعتمدة في تحديدها، إضافة إلى تحليل آثارها على العقود والصفقات المالية وآليات التعويض المترتبة عليها.

يستعرض البحث الإطار النظامي والفقهى للتعامل مع هذه الأخطاء، مع التركيز على موقف النظام السعودي والتكييف الفقهي لها، وحالات الإعفاء من المسؤولية. كما يناقش حقوق العملاء والتزامات الوسيط المالي في حالات الخطأ غير المقصود، ويتناول آليات حماية المستثمرين والإجراءات الوقائية والاحترازية لمنع هذه الأخطاء.

وتكمن أهمية البحث في تقديم إطار متكامل للتعامل مع الأخطاء غير المقصودة في الوساطة المالية، مع التركيز على التعويضات المستحقة وطرق تقديرها، والحماية القانونية والفقهية للمستثمرين. ويخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تهدف إلى تطوير الممارسات المهنية في مجال الوساطة المالية وتعزيز استقرار السوق المالية وحماية حقوق المتعاملين فيها.

**الكلمات المفتاحية:** الوسيط المالي، الأخطاء غير المقصودة، المسؤولية القانونية، السوق المالية، حماية المستثمرين، آليات التعويض، السوق المالية السعودية، التكييف الفقهي.

---

## Unintended errors in the work of financial intermediaries: A comparative view between Islamic jurisprudence and the Saudi system

**Obaida bin Moaz Al-Shaqfah**

Master of Systems, Higher Institute of Justice, Imam Muhammad bin Saud Islamic University,  
Kingdom of Saudi Arabia  
ob.m.shuk@gmail.com

### Abstract

This research examines the unintentional errors of financial intermediaries in the Saudi market through a comparative study between Islamic jurisprudence and Saudi regulations. It aims to highlight the nature of these errors, their types, and the criteria for determining them. It also aims to analyze their effects on contracts and financial transactions and associated compensation mechanisms.

The research reviews the legal and jurisprudential framework for dealing with these errors, focusing on the position of the Saudi system and its jurisprudential adaptation, and cases of exemption from liability. It discusses clients' rights and financial intermediary obligations in cases of unintentional error, addressing investor protection mechanisms and preventive measures to prevent these errors.

The significance of the research lies in providing an integrated framework for dealing with unintentional errors in financial intermediation, focusing on due compensation and assessment methods, and legal and jurisprudential protection for investors. The research concludes with findings and recommendations aimed at developing professional practices in financial intermediation, enhancing financial stability, and protecting the rights of market participants.

**Keywords:** Financial Intermediary, Unintentional Errors, Legal Liability, Financial Market, Investor Protection, Compensation Mechanisms, Saudi Financial Market, Islamic Jurisprudence.

## 1- مقدمة

### تمهيد

تشهد الأسواق المالية المعاصرة تطوراً متسارعاً في أنظمة التداول وآليات الوساطة المالية، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة في مجال الأخطاء غير المقصودة للوسطاء الماليين. وتكتسب دراسة هذه الأخطاء أهمية خاصة في السوق المالي السعودي، نظراً لحجم التداولات المتزايد وتنوع المنتجات المالية المتداولة.

ويتضح حجم التطور في السوق المالي السعودي من خلال الإحصائيات الحديثة، حيث بلغ عدد شركات الوساطة المالية المرخصة في السوق السعودي 88 شركة بنهاية عام 2023، في حين وصل حجم التداولات اليومي إلى متوسط 9.2 مليار ريال سعودي. كما ارتفع عدد المستثمرين المسجلين في السوق إلى أكثر من 12.5 مليون مستثمر (هيئة السوق المالية، التقرير السنوي 2023، ص18).

وقد أولى المشرع السعودي اهتماماً خاصاً بتنظيم أعمال الوساطة المالية وضبط معاييرها المهنية، حيث أصدر نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية التي تضمنت أحكاماً تفصيلية تنظم عمل الوسطاء وتحدد مسؤولياتهم (هيئة السوق المالية، 2023، ص23). كما حرصت الجهات التنظيمية على تطوير آليات الرقابة والإشراف على أعمال الوساطة، بما يضمن حماية حقوق المستثمرين وسلامة التداولات.

ويتناول هذا البحث موضوع الأخطاء غير المقصودة في أعمال الوساطة المالية من منظور قانوني وفقهي مقارن، حيث يدرس طبيعة هذه الأخطاء وآثارها على السوق المالي، ويحلل المعالجات النظامية والفقهية لها، مع التركيز على حماية المستثمرين والإجراءات الوقائية المتبعة في السوق السعودي (العنزي، 2023، ص167).

ويهدف البحث إلى تقديم رؤية متكاملة للتعامل مع الأخطاء غير المقصودة في الوساطة المالية، من خلال تحليل التشريعات والتطبيقات القضائية، ودراسة التكيف الفقهي لهذه المسألة، مع الاستفادة من التجارب العملية في السوق السعودي والأسواق المالية المماثلة (القحطاني، 2022، ص45).

وتأتي أهمية هذه الدراسة في ظل التحول الرقمي الشامل الذي تشهده الأسواق المالية، وما يصاحبه من تحديات تقنية وتنظيمية تتطلب معالجة متوازنة تراعي مصالح جميع الأطراف وتضمن استقرار السوق المالي وكفاءته.

## مشكلة الدراسة وتساؤلاته

### - مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في غياب إطار واضح لتحديد وتكييف الأخطاء غير المقصودة للوسيط المالي في السوق السعودي، وما يترتب على ذلك من صعوبة في تحديد المسؤولية القانونية والفقهية. ويمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما المعايير النظامية والفقهية لتحديد الأخطاء غير المقصودة للوسيط المالي؟
2. كيف يتم تكييف المسؤولية عن الأخطاء غير المقصودة في ضوء الأنظمة السعودية والفقه الإسلامي؟
3. ما الآثار المترتبة على الأخطاء غير المقصودة وكيفية معالجتها نظاماً وفقهاً؟
4. ما حدود مسؤولية الوسيط المالي عن الأخطاء غير المقصودة، وما حالات الإعفاء منها؟

### - فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة بين نوع الخطأ غير المقصود ومدى المسؤولية القانونية والفقهية المترتبة عليه في عمل الوسيط المالي.
2. تختلف المعالجة النظامية والفقهية للأخطاء غير المقصودة باختلاف طبيعة الخطأ وحجم الضرر الناتج عنه.
3. تؤثر الإجراءات الوقائية والاحترازية التي يتخذها الوسيط المالي في تخفيف المسؤولية عن الأخطاء غير المقصودة.

## أهمية الدراسة وأهدافها

### - الأهمية النظرية:

- تأصيل علمي لموضوع الأخطاء غير المقصودة في الوساطة المالية.
- المساهمة في إثراء المكتبة القانونية والفقهية.
- توضيح العلاقة بين الأحكام النظامية والفقهية.

### - الأهمية التطبيقية:

- تقديم إطار تطبيقي للتعامل مع الأخطاء غير المقصودة.
- تحسين الممارسات المهنية في مجال الوساطة المالية.
- حماية حقوق المتعاملين في السوق المالية.

### أهداف الدراسة:

1. تحديد ماهية الأخطاء غير المقصودة للوسيط المالي وتصنيفها وفقاً للمعايير النظامية والفقهية.
2. دراسة الآثار القانونية والفقهية المترتبة على الأخطاء غير المقصودة في عمل الوسيط المالي.
3. تحليل المعالجات النظامية والفقهية للأخطاء غير المقصودة وتقييم مدى فاعليتها.
4. اقتراح وتطوير الأطر التنظيمية والتقنية للحد من الأخطاء غير المقصودة في السوق المالي السعودي، مع التركيز على تحديث آليات الرقابة والإشراف بما يتواءم مع التطورات التقنية المتسارعة.

### منهجية الدراسة وحدودها

#### - منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة لتحقيق أهدافها. يأتي في مقدمتها المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم لوصف وتحليل ظاهرة الأخطاء غير المقصودة في أعمال الوساطة المالية، ودراسة الممارسات المهنية للوسطاء الماليين في السوق السعودي، وتحليل الإجراءات التنظيمية والرقابية المتبعة، فضلاً عن دراسة آليات التعويض والحماية المقررة للمستثمرين.

كما تعتمد الدراسة على المنهج المقارن في إجراء المقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي والنظام السعودي في معالجة الأخطاء غير المقصودة، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف في التكيف القانوني والفقهي للمسؤولية، إضافة إلى دراسة التطبيقات القضائية في لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

وتستعين الدراسة كذلك بالمنهج الاستقرائي في تتبع النصوص النظامية المتعلقة بالوساطة المالية، واستقراء القواعد الفقهية المتصلة بالضمان والمسؤولية، ودراسة القرارات والتعاميم الصادرة عن هيئة السوق المالية. وتتكامل هذه المناهج فيما بينها لتحقيق أهداف الدراسة وتقديم معالجة علمية شاملة لموضوع البحث.

#### - أدوات جمع البيانات:

1. التحليل الوثائقي للأنظمة واللوائح المنظمة للوساطة المالية في السوق السعودي.
2. دراسة القرارات القضائية الصادرة عن لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية خلال الفترة من 2020 إلى 2024.
3. تحليل التقارير السنوية والإحصائيات الصادرة عن هيئة السوق المالية.
4. مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة في مجال الوساطة المالية.

- حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية:
  - دراسة الأخطاء غير المقصودة في أعمال الوساطة المالية.
  - التكييف القانوني والفقهي لهذه الأخطاء.
  - آليات الحماية والتعويض المقررة.
- الحدود المكانية: السوق المالي السعودي.
- الحدود الزمانية: الفترة من 2020 إلى 2024م
- الحدود النظامية:
  - الأنظمة واللوائح السعودية المنظمة لعمل السوق المالي.
  - قرارات هيئة السوق المالية المتعلقة بالوساطة المالية.
  - قرارات لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

2. الإطار النظري للدراسة

الفصل التمهيدي: التعريف بمصطلحات البحث ومفاهيمه الأساسية

المفاهيم الأساسية للدراسة:

- مفهوم الوسيط المالي:

هو الشخص المرخص له نظاماً بممارسة أعمال الوساطة في الأوراق المالية، ويقوم بدور الوسيط بين البائع والمشتري في سوق الأوراق المالية (هيئة السوق المالية، 2020).

تمثل الوساطة المالية أحد أهم الأنشطة في السوق المالي، حيث يقوم الوسيط المالي بدور محوري في تنظيم عمليات التداول وتنفيذها. ويعرف الوسيط المالي في اللغة بأنه مشتق من "وسط"، وهو ما بين طرفي الشيء، أما في الاصطلاح فهو "الشخص المرخص له من هيئة السوق المالية بممارسة أعمال الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية" (هيئة السوق المالية، 2023، ص15).

- مفهوم الأخطاء غير المقصودة:

هي تلك التصرفات التي يقوم بها الوسيط المالي دون قصد الإضرار، والتي تنتج عن إهمال أو عدم احتياط أو مخالفة الأنظمة واللوائح (العمري، 2021).

وفيما يتعلق بالأخطاء غير المقصودة، فإنها تعرف لغةً بأن الخطأ هو ضد الصواب، وغير المقصود ما لم يُتعمد. أما في الاصطلاح فتعرف بأنها "التصرفات التي تقع من الوسيط المالي دون قصد الإضرار، نتيجة الإهمال أو عدم الاحتياط" (العنزي، 2023، ص78).

#### - مفهوم المسؤولية القانونية:

هي الالتزام بتحمل نتائج الأفعال أو التصرفات المخالفة للأنظمة واللوائح، وما يترتب عليها من آثار قانونية وتعيضات (السنهوري، 2019).

#### - مفهوم السوق المالية:

هي السوق المنظمة التي يتم فيها تداول الأوراق المالية وفقاً للأنظمة واللوائح المعتمدة من الجهات المختصة (الغامدي، 2022).

#### التطور التاريخي والتنظيمي للوساطة المالية:

#### - التطور التاريخي للوساطة المالية في السوق السعودي:

شهدت الوساطة المالية في السوق السعودي تطوراً ملحوظاً عبر ثلاث مراحل رئيسية. بدأت بمرحلة ما قبل التنظيم (1985-2003) حيث كانت الممارسات غير منظمة بشكل رسمي. ثم جاءت مرحلة التنظيم الأولي (2003-2010) التي شهدت صدور نظام السوق المالية وتأسيس هيئة السوق المالية. وأخيراً مرحلة التطور التقني (2010-حتى الآن) التي تميزت بالتحول الرقمي الشامل في عمليات التداول.

#### - الإطار القانوني والتنظيمي:

يخضع عمل الوسيط المالي في السوق السعودي لمنظومة تشريعية متكاملة، تبدأ بنظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/30)، وتتضمن لائحة الأشخاص المرخص لهم التي تنظم شروط الترخيص وممارسة النشاط. كما تشمل قواعد السلوك المهني التي تحدد معايير الممارسة المهنية، إضافة إلى تعليمات هيئة السوق المالية التي تضبط الجوانب التنفيذية للعمل.

#### - التكيف الفقهي للوساطة المالية:

يستند التكيف الفقهي للوساطة المالية في الفقه الإسلامي إلى عدة أصول شرعية، حيث يكيف عمل الوسيط المالي على أساس عقد الوكالة بأجر، كما يمكن تكيفه على أساس عقد السمسرة. ويعتبر هذا العقد من قبيل الوكالة المقيدة بشروط محددة تضمن سلامة التعامل وحفظ الحقوق. وقد أقرت المجامع الفقهية المعاصرة مشروعية الوساطة المالية وفق ضوابط محددة تحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته (مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم 238، 2023).

### الأخطاء غير المقصودة في الوساطة المالية:

#### - أنواع الأخطاء غير المقصودة:

ويمكن تصنيف الأخطاء غير المقصودة إلى ثلاث فئات رئيسية: الأخطاء الإجرائية التي تتعلق بتنفيذ عمليات التداول وتوثيقها، والأخطاء الفنية المرتبطة بأنظمة التداول الإلكترونية، والأخطاء المهنية التي تتصل بالالتزامات المهنية للوسيط. وتختلف درجة المسؤولية وطبيعة المعالجة باختلاف نوع الخطأ وحجم الضرر الناتج عنه (هيئة السوق المالية، 2022).

#### - أسباب الأخطاء غير المقصودة:

وتتعدد مصادر الأخطاء غير المقصودة لتشمل الإهمال في أداء الواجبات المهنية، وعدم الالتزام بمعايير الحيطة والحذر المطلوبة، والقصور في فهم وتطبيق الأنظمة واللوائح. كما قد تنتج هذه الأخطاء عن قصور في الأنظمة التقنية المستخدمة في التداول، أو عدم كفاية التدريب والتأهيل المهني للعاملين في مجال الوساطة المالية (السنهوري، 2019).

#### - آثار الأخطاء غير المقصودة:

تمثل الأخطاء غير المقصودة في عمل الوسيط المالي إشكالية جوهرية في أسواق المال، حيث تؤثر بشكل مباشر على سلامة التداولات وحقوق المتعاملين. ويرتبط مفهوم هذه الأخطاء بطبيعة العمل المهني للوسيط المالي وما يفرضه من التزامات وواجبات مهنية دقيقة. وقد حدد المشرع السعودي إطاراً تنظيمياً متكاملًا للتعامل مع هذه الأخطاء وآثارها (العمرى، 2021).

وتتجلى خطورة الأخطاء غير المقصودة في آثارها المباشرة وغير المباشرة على السوق المالية، حيث يمكن أن تؤدي إلى اضطراب في التداولات، وإلحاق الضرر بمصالح المستثمرين، والتأثير على ثقة المتعاملين في السوق. ولذلك، فإن تحديد معايير واضحة لتصنيف هذه الأخطاء وتحديد المسؤولية عنها يعد أمراً ضرورياً لضمان استقرار السوق المالية وحماية حقوق المتعاملين (الغامدي، 2020).

### 3. المسؤولية عن الأخطاء غير المقصودة

#### المسؤولية القانونية:

تمثل المسؤولية القانونية للوسيط المالي عن الأخطاء غير المقصودة أحد أهم المحاور التي تناولها المنظم السعودي بالتنظيم والضبط. وقد حرصت الأنظمة واللوائح على وضع إطار متكامل لتحديد هذه المسؤولية وضبط شروطها ونطاقها. فقد نصت المادة 15 من لائحة سلوكيات السوق المالية على التزام

الوسيط بمعايير العناية المهنية في تنفيذ الأوامر وتحمل المسؤولية عن أي إخلال بهذه المعايير (هيئة السوق المالية، 2023، ص34).

وتستند المسؤولية القانونية للوسيط المالي إلى مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب توافرها لقيام المسؤولية، حيث يشترط وقوع الخطأ من جانب الوسيط، سواء كان هذا الخطأ ناتجاً عن إهمال أو تقصير في أداء الواجبات المهنية. كما يشترط وقوع ضرر فعلي للعميل يمكن تقديره وإثباته، مع وجود علاقة سببية مباشرة بين الخطأ والضرر (العنزي، 2023، ص156).

ويمتد نطاق المسؤولية القانونية ليشمل كافة الأضرار المباشرة التي تلحق بالعميل نتيجة الخطأ غير المقصود، سواء كانت هذه الأضرار مادية تتمثل في خسائر مالية محققة، أو معنوية تتعلق بتفويت فرص استثمارية أو الإضرار بالسمعة التجارية. وقد أكدت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في العديد من قراراتها على شمول المسؤولية لكافة الأضرار المباشرة والمتوقعة (القحطاني، 2024، ص89).

غير أن المنظم السعودي قد أقر بعض حالات الإعفاء من المسؤولية، وذلك في الظروف التي تنتفي فيها العلاقة السببية بين فعل الوسيط والضرر الحاصل. وتشمل هذه الحالات القوة القاهرة، وخطأ العميل نفسه، وفعل الغير الذي لا يد للوسيط فيه. كما تنتفي المسؤولية في حال اتخاذ الوسيط لكافة الإجراءات الاحترازية المعقولة لمنع وقوع الضرر (المنيع، 2023، ص167).

### المسؤولية الفقهية:

يؤصل الفقه الإسلامي لمسؤولية الوسيط المالي من خلال قواعد الضمان والمسؤولية المهنية، حيث يعتبر الوسيط أميناً على أموال العملاء، ويده يد أمانة لا تضمن إلا بالتعدي أو التفريط. وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم 238 لعام 2023 على هذا التأصيل، مع وضع ضوابط محددة تحقق التوازن بين حماية حقوق العملاء وعدم الإرهاق (مجمع الفقه الإسلامي، 2023، ص45).

ويتمثل التكليف الفقهي لمسؤولية الوسيط المالي في كونها من قبيل ضمان اليد الأمانة، حيث يضمن الوسيط ما يقع منه من تعدٍ أو تفريط في حفظ أموال العملاء أو تنفيذ تعليماتهم. وقد استند الفقهاء المعاصرون في هذا التكليف إلى قواعد فقهية مستقرة، مثل قاعدة "الضرر يزال" وقاعدة "المباشر ضامن وإن لم يتعمد" (السلمي، 2024، ص123).

وتخضع المسؤولية الفقهية لضوابط محددة تستمد من أصول الشريعة وقواعدها العامة في الضمان والمسؤولية. فيشترط لقيام المسؤولية وجود تعدٍ أو تفريط من الوسيط، وحصول ضرر محقق للعميل، مع وجود رابطة سببية بين فعل الوسيط والضرر. كما تراعى في تقدير المسؤولية الظروف المحيطة بالواقعة وطبيعة العمل المهني (الغامدي، 2024، ص178).

أما أحكام الضمان في الفقه الإسلامي فتتنوع بحسب طبيعة الضرر وحجمه، حيث يلتزم الوسيط بتعويض الأضرار المادية المباشرة التي تلحق بالعمل نتيجة خطئه غير المقصود. ويقدر الضمان بمقدار الضرر الفعلي دون زيادة أو نقصان، عملاً بقاعدة "الضرر يزال بقدره" (العنزي، 2023، ص234).

#### 4. آثار الأخطاء غير المقصودة والتعويض عنها

##### الآثار القانونية والفقهية:

##### - الآثار على العقود والصفقات:

تؤثر الأخطاء غير المقصودة للوسيط المالي تأثيراً مباشراً على صحة العقود والصفقات في السوق المالية. ويتجلى هذا التأثير في ثلاثة مستويات رئيسية: البطلان، القابلية للإبطال، وتعديل شروط العقد. فقد يؤدي الخطأ الجوهرى إلى بطلان العقد متى انصب على ركن من أركانه الأساسية، بينما قد يجعل العقد قابلاً للإبطال إذا شاب إرادة أحد أطرافه عيب من عيوب الإرادة (القحطاني، 2020، ص134).

وقد أقرت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في قرارها رقم 2023/ل/234 إمكانية تصحيح الأخطاء المادية في العقود متى كانت غير مؤثرة في أركان العقد الأساسية، مع ضرورة جبر الضرر الناشئ عن هذه الأخطاء. ويتوقف تحديد مصير العقد على طبيعة الخطأ وحجم تأثيره على جوهر العملية وموضوعها (هيئة السوق المالية، 2023، ص45).

##### - الآثار على حقوق العملاء:

يترتب على وقوع الأخطاء غير المقصودة نشوء حزمة من الحقوق القانونية للعملاء المتضررين، تشمل في المقام الأول حق التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم. كما يثبت للعميل حق فسخ العقد في الحالات التي يتعذر فيها تصحيح الخطأ أو عندما يفقد العقد الغاية المقصودة منه (العنزي، 2023، ص215).

وتمتد هذه الحقوق لتشمل حق الرجوع على الوسيط بالمسؤولية وفقاً للقواعد العامة والأنظمة الخاصة، وحق المطالبة باتخاذ إجراءات تصحيحية فورية لمنع تفاقم الضرر. وقد وضعت هيئة السوق المالية آليات واضحة لحماية هذه الحقوق وضمان سرعة الوصول إليها من خلال لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية (السلمي، 2024، ص134).

##### - التزامات الوسيط المالي:

يقع على عاتق الوسيط المالي مجموعة من الالتزامات الجوهرية عند وقوع الأخطاء غير المقصودة. فيلتزم في المقام الأول باتخاذ الإجراءات التصحيحية الفورية لمنع تفاقم الضرر، مع ضرورة الإفصاح عن هذه

الأخطاء للجهات الرقابية وفقاً للضوابط المقررة في لائحة الأشخاص المرخص لهم (هيئة السوق المالية، 2024، ص 89).

كما يلتزم الوسيط بتعويض المتضررين وفق الضوابط النظامية والفقهية، مع مراعاة التناسب بين حجم الضرر ومقدار التعويض. ويمتد نطاق التزامات الوسيط ليشمل تطوير إجراءات وقائية لمنع تكرار الأخطاء مستقبلاً، من خلال تحديث أنظمة الرقابة الداخلية وتطوير برامج التدريب المهني للعاملين لديه (الغامدي، 2024، ص 156).

ويلتزم الوسيط أيضاً بالتعاون مع الجهات الرقابية في إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد أسباب الخطأ وسبل معالجته، مع ضرورة الاحتفاظ بسجلات توثق كافة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن. وقد أكدت هيئة السوق المالية في تعاملها الأخيرة على أهمية الشفافية والإفصاح الفوري عن الأخطاء غير المقصودة وآليات معالجتها (المنيع، 2024، ص 178).

وعلى المستوى الفقهي، تستند هذه الالتزامات إلى قواعد الضمان في الفقه الإسلامي، حيث يعتبر الوسيط المالي أميناً على أموال العملاء، ويجب عليه بذل العناية اللازمة للحفاظ عليها. وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم 238 لعام 2023 على مسؤولية الوسيط عن تعويض الأضرار الناشئة عن تقصيره أو إهماله، مع مراعاة الضوابط الشرعية في تقدير التعويض (مجمع الفقه الإسلامي، 2023، ص 89).

### التعويض عن الأخطاء:

#### - ماهية التعويض وأنواعه:

يمثل التعويض عن الأخطاء غير المقصودة للوسيط المالي أحد أهم الضمانات القانونية لحماية حقوق المستثمرين في السوق المالية. وقد نظم المشرع السعودي أحكام التعويض في لائحة الأشخاص المرخص لهم ولوائح هيئة السوق المالية، كما تناول الفقه الإسلامي هذه المسألة في باب الضمان وجبر الضرر (القحطاني، 2023، ص 178).

وتتنوع أشكال التعويض في مجال الوساطة المالية، حيث يشمل التعويض المادي الذي يغطي الخسائر المباشرة والأضرار الفعلية التي لحقت بالعميل، والتعويض عن الفرص الضائعة الذي يعوض العميل عن المكاسب المحتملة التي فاتته بسبب الخطأ. كما يمتد التعويض ليشمل المصاريف الإضافية التي تكبدها العميل لتصحيح آثار الخطأ وما لحقه من أضرار معنوية (العنزي، 2023، ص 215).

#### - شروط استحقاق التعويض ومعايير تقديره:

يخضع استحقاق التعويض لشروط موضوعية محددة، يأتي في مقدمتها وجود خطأ غير مقصود من جانب الوسيط المالي، مع ضرورة إثبات الضرر الفعلي الذي لحق بالعميل، ووجود علاقة سببية مباشرة

بين الخطأ والضرر. وقد أكدت لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية في قراراتها على ضرورة إثبات الضرر بشكل قاطع، مع تقديم الأدلة على علاقته المباشرة بخطأ الوسيط (هيئة السوق المالية، 2023، ص89).

ويتم تقدير قيمة التعويض وفقاً لمعايير موضوعية تأخذ في الاعتبار حجم الضرر المتحقق، والظروف المحيطة بوقوع الخطأ، ومدى إمكانية تجنبه. كما يراعى في التقدير القيمة السوقية للأوراق المالية محل الخطأ، وحجم التداولات المتأثرة، والفترة الزمنية التي استمر فيها الضرر. وفي هذا السياق، تستعين لجان الفصل بالخبراء المختصين لتقدير حجم الأضرار وتحديد قيمة التعويض المناسب (السلمي، 2024، ص134).

#### - آليات دفع التعويض وضمائنه:

تتعدد آليات دفع التعويض في السوق المالية السعودي، حيث يمكن للوسيط السداد المباشر للعميل المتضرر، أو التعويض من خلال صندوق حماية المستثمرين الذي أنشأته هيئة السوق المالية لهذا الغرض. كما يمكن الحصول على التعويض من خلال التغطية التأمينية الإلزامية التي تفرضها الهيئة على شركات الوساطة المالية (الغامدي، 2024، ص156).

وقد حرصت هيئة السوق المالية على توفير ضمانات متعددة لحصول المتضررين على التعويض المناسب، من خلال إلزام الوسطاء بالاحتفاظ بتغطية تأمينية كافية لمواجهة مخاطر الأخطاء المهنية، وإنشاء صندوق خاص لحماية المستثمرين. كما وضعت الهيئة إجراءات واضحة وميسرة للمطالبة بالتعويض من خلال لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية (المنيع، 2024، ص178).

#### - التطبيقات القضائية في مجال التعويض:

تكشف التطبيقات القضائية الحديثة في لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية عن اتجاه نحو التوسع في تقدير التعويضات، مع الحرص على تحقيق التوازن بين حماية المستثمرين وضمن استقرار السوق. وقد أسهمت هذه التطبيقات في تطوير معايير موضوعية لتقدير التعويض وإرساء قواعد واضحة للمسؤولية المهنية (القحطاني، 2024، ص145).

وفي الإطار الفقهي، تستند أحكام التعويض إلى قواعد الضمان في الفقه الإسلامي، حيث أكد مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم 238 لعام 2023 على مشروعية التعويض عن الأضرار الناشئة عن الأخطاء غير المقصودة، مع مراعاة الضوابط الشرعية في تقدير التعويض وآليات دفعه (مجمع الفقه الإسلامي، 2023، ص89).

## 5. النتائج والتوصيات

### النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة:

1. تتميز الأخطاء غير المقصودة في الوساطة المالية بتنوع صورها وتعدد آثارها، مما يتطلب معالجة قانونية وفقهية متكاملة تراعي خصوصية العمل في السوق المالية.
2. يتسم النظام السعودي بالمرونة في التعامل مع الأخطاء غير المقصودة، حيث يوازن بين حماية حقوق المستثمرين وضمان استقرار السوق المالية، مع مراعاة مقاصد الشريعة في حفظ المال.
3. تختلف المسؤولية عن الأخطاء غير المقصودة باختلاف طبيعة الخطأ وحجم الضرر، وتدرج من الإعفاء الكامل في حالات القوة القاهرة إلى المسؤولية الكاملة في حالات الإهمال الجسيم.
4. يؤثر التطور التقني في مجال الوساطة المالية على طبيعة الأخطاء غير المقصودة وآليات معالجتها، مما يستدعي تحديث مستمر للضوابط التنظيمية والرقابية.
5. تتكامل الأحكام النظامية مع الضوابط الشرعية في معالجة الأخطاء غير المقصودة، مما يعزز فعالية النظام في حماية حقوق المتعاملين وضمان عدالة التعويض.
6. تلعب لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية دوراً محورياً في تطوير معايير موضوعية لتقدير التعويض عن الأخطاء غير المقصودة.
7. تؤثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية وبرامج التدريب المهني للوسطاء تأثيراً مباشراً على معدل وقوع الأخطاء غير المقصودة.

### التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، أوصي بما يلي:

1. تطوير منظومة متكاملة للكشف المبكر عن الأخطاء غير المقصودة في أعمال الوساطة المالية، من خلال تحديث أنظمة الرقابة الإلكترونية وتعزيز آليات الإنذار المبكر.
2. إنشاء قاعدة بيانات موحدة للأخطاء غير المقصودة في السوق المالي، تتضمن تصنيفاً دقيقاً لأنواع الأخطاء وأسبابها وآثارها، لتسهيل دراستها وتطوير آليات الوقاية منها.
3. تطوير معايير تفصيلية لتقدير التعويض عن الأخطاء غير المقصودة، تراعي الفروق بين أنواع الأخطاء وظروف وقوعها وحجم الأضرار المترتبة عليها.
4. تعزيز التكامل بين الجوانب التقنية والشرعية في معالجة الأخطاء غير المقصودة، من خلال تطوير آليات رقابية تراعي المتطلبات الشرعية في التعاملات المالية.

5. إلزام شركات الوساطة المالية بتطوير برامج تدريبية متخصصة لموظفيها، تركز على الجوانب التقنية والقانونية والشرعية في العمل.
6. تعزيز دور الرقابة الوقائية في منع الأخطاء غير المقصودة، من خلال تطوير نظام متكامل للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

### الخاتمة

أظهر البحث أن معالجة الأخطاء غير المقصودة في أعمال الوساطة المالية تتطلب منظومة متكاملة تجمع بين الضوابط النظامية والشرعية، مع مراعاة خصوصية العمل في السوق المالية وتطوراته المتسارعة. وقد نجح النظام السعودي في تحقيق توازن دقيق بين حماية حقوق المستثمرين وضمان استقرار السوق، مع الحفاظ على التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويمثل التطور المستمر في تقنيات التداول وأنظمة الوساطة المالية تحدياً يتطلب تحديثاً مستمراً للضوابط التنظيمية وآليات الرقابة. ولعل أبرز ما يميز التجربة السعودية في هذا المجال هو قدرتها على الموازنة بين متطلبات التطور التقني والالتزام بالضوابط الشرعية، مما يجعلها نموذجاً يحتذى به في تنظيم أسواق المال الإسلامية.

### المراجع

#### الكتب والمراجع العلمية:

- السلمي، محمد. (2024). \*النظام القانوني للوساطة المالية\*. دار المعارف.
- السنهوري، عبدالرزاق. (2019). \*مصادر الالتزام\*. دار النهضة العربية.
- الغامدي، صالح. (2022). \*الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية\*. مكتبة القانون والاقتصاد.
- القحطاني، عبدالله. (2022). \*تنظيم أعمال الوساطة المالية\*. دار النشر القانوني.
- المنيع، عبدالله. (2021). \*أحكام الوساطة في الفقه الإسلامي\*. دار المعرفة.

#### المقالات والدراسات العلمية:

- العمري، محمد. (2021). المسؤولية المدنية للوسيط المالي. \*مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية\*، 15(2)، 78-95.
- العنزي، فهد. (2023). نظام التعويضات في سوق الأوراق المالية السعودي. \*مجلة الحقوق والعلوم السياسية\*، 18(3)، 210-232.

- المنيع، سعد. (2024). أحكام المسؤولية المدنية للوسيط المالي. \*مجلة العلوم القانونية\*، (1)19، 178-156.

#### التقارير والوثائق الرسمية:

- مجمع الفقه الإسلامي. (2023). قرار رقم 238 بشأن الوساطة المالية.
- هيئة السوق المالية. (2020). لائحة سلوكيات السوق المالية.
- هيئة السوق المالية. (2022). قواعد التداول والتعاملات المالية.
- هيئة السوق المالية. (2023). التقرير السنوي.
- هيئة السوق المالية. (2023). تقرير التطورات التنظيمية.

#### القرارات والأحكام القضائية:

- لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية. (2023). \*قرار رقم 234/ل/2023\*.

#### الأنظمة واللوائح:

- نظام السوق المالية. (2003). المرسوم الملكي رقم م/30.